الاصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية

د. باري عبد اللطيف

استاذ محاضر أ بجامعة بسكرة

علي شتيوي طالب دكتوراه

جامعة بسكرة

ملخص:

عاشت الجزائر كباقي الدول النامية وضعية اقتصادية صعبة،بسبب انتهاج سياسات التخطيط المركزي بالاضافة الى ازمات سياسية و دستورية , و للخروج من تلك الازمات استدعى القيام باصلاحات سياسية و اقتصادية عاجلة ,لإعادة بعث التنمية و تصحيح مسار النظام السياسي.

و لإجراء عملية اصلاح احتاجت الجزائر الى مساعدات مالية من طرف المؤسسات المالية العالمية , حيث كانت الوجهة مؤسسات بروتن وودز, و توقيع عدة اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين بهدف تصحيح الاختلالات التي عانت منها على المستوى الكلي.

حصلت الجزائر على قروض لأجل انعاش اقتصادها , و قامت بعدة اصلاحات اقتصادية و سياسية تحت توجيهات مؤسسات بروتن وودز و في ظل خارطة طريق معدة سلفا في مخابر صندوق النقد و البند الدوليين حيث اتبعت الجزائر حزمة من البرامج و السياسات , و لعلى ابرزها الانتقال من التوجه الاشتراكي كخيار اقتصادي و عهد الحزب الواحد الى السير في اتجاه اقتصاد السوق و الانفتاح و التعددية السياسية التي كرستها الدساتير المتعاقبة.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد و البنك الدوليين،الاصلاح السياسي و الاقتصادي.

Résumé

l'Algérie comme tous les autres pays et de la situation économique difficile, en raison de l'adoption de politiques de planification centrale, ainsi que les crises politiques et onstitutionnelles en développement, et de ces crises appelées aux réformes politiques et économiques de toute urgence au développement réexpédiés et corriger la trajectoire du système politique.

Et la réforme nécessaire l'Algérie à l'aide financière par les institutions financières internationales, où les institutions de Bretton Woods, le processus de destination, et la signature de plusieurs accords avec le FMI et la Banque mondiale en vue de corriger les déséquilibres qui ont souffert au niveau macro.

L Algérie est prêts pour relancer son économie, et a plusieurs réformes économiques et politiques dans le cadre des directives des institutions de Bretton Woods et sous la feuille de route préparée à l'avance dans les laboratoires du FMI et de l'objet le plan international suivi package Algérie des programmes et des politiques, et le plus important de la transition d'une orientation socialiste en option et une ère économique d'un parti pour marcher dans la direction de l'économie de marché et le pluralisme politique et l'ouverture dans les constitutions successives consacré.

économique **Mots clés**: FMI;BM, la réforme en Algérie .

مقدمة :

قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات السياسية و الاقتصادية منذ الاستقلال الى اليوم بسب العديد من الازمات السياسية و الاقتصادية , حيث عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات على مستوى الوثيقة الدستورية مست العديد من مناحي الحياة , فعلى الصعيد السياسي عرفت عدة تعديلات دستورية و هيكلة العديد من المؤسسات السياسية و الاقتصادية , و يرجع كل ذلك الى ضغوط داخلية و خارجية و تعتبر سنوات التسعينات من اهم السنوات التي عرفت ازمة كبيرة كادت ان تعصف بالدولة بسبب توقيف المسار الانتخابي و دخول الجزائر في دوامة من العنف اثر بشكل كبير على اقتصاد الدولة مما دفع بالدولة الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي طلبا للعون و تدخل صندوق النقد بمعية البنك الدولي منحا الجزائر قروض لكن بشروط تتعلق بإجراء إصلاحات اقتصادية .

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بتوجيه من صندوق النقد و البنك الدوليين ؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم اعتماد الخطة التالية:

اولا : مفهوم الإصلاح للوقوف على المدلول اللغوي و الاصطلاحي الى جانب السياسي و الاقتصادي

ثانيا : مفهوم المؤسسات المالية الدولية

ثالثا : برامج و سياسات صندوق النقد و البنك الدوليين من خلال الوقوف على اهم البرامج و السياسيات التي يضعها الصندوق و البنك لإصلاح الاقتصاديات النامية

رابعا: أهم الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،لمعرفة اهم الاصلاحات الاقتصادية الجزائرية تحت رعاية مؤسسات بروتن وودوز.

اولا : مفهوم الإصلاح

1- **الإصلاح لغة:** من الفعل أصلح يصلح إصلاحا، إي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم.1 وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة.

يتبين أن كلمة الإصلاح تطلق على ما هو مادي، وعلى ما هو معنوي، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، التغيير، الإنتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والإنصراف عنه إلى سواه.2

كما ذكر لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في العديد من الآيات، منها قوله تعالى: "ولا تفسدوا في الارض قالوا إنما نحن مصلحون".[3]

وفي قوله تعالى: " ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير".[4]

على اساس ان الاصلاح شئ محمود , و منشود في الشرائع السماوية بالإضافة الى التشريعات القانونية الوضعية, و هناك العديد من التعاريف التي حاولت وضع اطار مفاهيمي لعملية الاصلاح.

2- الاصلاح اصطلاحا

تعددت التعريفات الاصطلاحية لمعنى الإصلاح وذلك حسب تعدد و اختلاف الإيديولوجيات ووجهات نظر الجهة التي تناولت المفهوم من أهمها نجد:

تعريف" الموسوعة السياسية :"التي تعرف الإصلاح على أنه" تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح

خلافا– للثورة – ليس سوى تحسين في النظام السياسي والإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام"

ويعرف" **المعجم السياسي** "الإصلاح بأنه" :التغيير الإجتماعي المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية التي تقوم بها القيادة السياسية، سواء من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية أو الثقافية، وضمن خطة تكون خماسية (خمس سنوات)، أو عشرية، أو حسب الظروف التي يتطلبها الإصلاح"[5]

هذا في ما يتعلق بالإصلاح كمفهوم عام, رغم ارتباط الاصلاح بالنظام السياسي فهو ذو صبغة سياسية لهذا غلب على التعاريف الاصطلاحية البعد السياسي , اما مفهوم الاصلاح السياسي بشكل خاص.

3- الإصلاح السياسي [6]

يعرف قاموس" **إكس فورد** "الإصلاح السياسي على أنه " تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ، أي إزالة بعض التعسف أو الخطأ."

ويعرف قاموس " وبستر " للمصطلحات السياسية 1988 } {الإصلاح السياسي بأنه " تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد و الاستبداد"

وتبنى **برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية** التعريف التالي للإصلاح السياسي " يعتبر الإصلاح السياسي ركنا أساسيا مرسخا للحكم الصالح ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في إتخاد القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسآلة والرؤية الإستراتيجية ، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توفقا عاما للدستور و سيادة القانون ،وفصلا بين السلطات، وتحديدا للعلاقات فيما بينها"

_أما" **هينتغتون** "فقد عرفه على أنه " عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار
النظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج "

ركزت هذه التعاريف على الاطار المؤسسي و الفصل بين السلطات و استقلالية المؤسسات و الدعوة للحكم الراشد كمقاربة اصلاحية.

و هناك محاولات عربية لاستجلاء المفهوم تعرف **الموسوعة السياسية العربية** الإصلاح السياسي على أنه : "تعديل أو تطوير غير جدري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح السياسي لمنع ثورة من القيام أو لأجل تأخيرها"

أما الأستاذ " **أمين المشاقبة** " يعرفه بأنه :التغيير أو التعديل نحو الأحسن من وضع سيئ أو غير طبيعي، أو تصحيح الخطأ أو تصويب اعوجاج، أو هو عملية تعديل وتطوير جذري أو جزئي في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج "

اذن فالإصلاح السياسي هو عملية تغيير و تعديل نحو الاحسن قد تكون جزئية او جذرية يقوم بها النظام السياسي كاستجابة لضغوط داخلية و خارجية للحفاظ على الدولة من الانهيار و السقوط. [7]

4- الإصلاح الاقتصادي :

ويُعرّف باحثون الإصلاح الاقتصادي بأنه مجموعة السياسات التصحيحية التدرّجية التي تتبناها دولة ما لمعالجة التشوّهات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ومواجهة الأزمات الخانقة، عبر إحداث تغييرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وتوزيعها وإدارة الإنفاق، ورفع

الكفاءة الإنتاجية بغية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وإشباع الحاجات والوصول لمستويات معيشية أفضل لأفراد المجتمع، في استراتيجية تستهدف تعديل بنية الاقتصاد الوطني ورفع درجة مرونته. [8]

ثانيا: مفهوم المؤسسات المالية (صندوق النقد و البنك الدوليين)

1- المؤسسات المالية المانحة :

تعرف المؤسسات المالية الدولية" بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف- معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذاك يؤدي الى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن
والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول ."[9]

يقصد بها تلك المؤسسات او المنظمات الدولية ,ذات التخصص المالي و التي يشترك في عضويتها دول و تساهم في تقديم قروض الى الدول التي تعيش ازمات مالية و اقتصادية.

ومع ظهور مفهوم الحكم الجيد قبل انقضاء القرن العشرين من قبل المنظمات الدولية المانحة للقروض والمساعدات كصيغة موازية للمشروطية .فحتى ذلك الحين كانت" " (Conditionality)المشروطية أساسا تتضمن فرض عدد من الشروط لقيام هذه الدول بحزمة من التغييرات – الاقتصادية بالأساس والسياسية في بعض الأحيان – في هياكلها لتصبح أكثر رأسمالية اقتصاديا، وديمقراطية سياسيا أو ما عرف في ذلك الوقت ببرامج التكيف الهيكلي لإقراض الدول النامية من قبل هذه المنظمات المانحة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2- تعريف صندوق النقد الدولي :

هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة،انشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ,حيث يقع مقره في واشنطن و يديره اعضائه اللذين يشملون جميع دول العالم تقريبا البالغ عددهم 188 بلدا عضو. [10]

3- تعريف البنك الدولي :

هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية" بريتن وودز" عام 1945وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوان 1946 ، ويعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي و يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي ويهدف الى تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ويعتبر البنك الدولي أحد أكبر ممول للتنمية في العالم، [11].

من خلال تعريف كل صندوق النقد و البنك الدولي يتبين ان هناك علاقة و ظيفية بين المؤسستين لاداء مهام مشتركة ذات طبيعة اقتصادية ومالية من خلال مجموعة من البامج و السياسات

ثالثا : برامج و سياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدوليين

يشترك صندوق النقد و البنك الدوليين في مجموعة من السياسيات و البرامج وتتمثل في:

1- برنامج التثبيت الاقتصادي Stabilization Policy

يقصد به البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في

ميزان المدفوعات من خلال سياسة مالية، نقدية، وأسعار الصرف.

استعادة التوازن في الأجل القصير ولذلك فإن مدة برامج التثبيت عادة ما تكون بين عام وعامين،وهي تمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب المدير مع الدولة المعنية.

والملاحظ أن الصندوق يسعى من وراء هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة أهداف وهي:

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- تخفيض معدلات التضخم.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الاجراءات التقشفية التي تهدف إلى التحكم في جانب الطلب

ومنها:

- زيادة موارد الخزينة العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبي وتقليص الدور الاجتماعي للدولة.
- تقليص الاستثمار الحكومي والحد من تدخلها في الأمور الاقتصادية(يترك الأمر للسوق.)
- التركيز على إدارة الطلب بهدف التحكم في عملية الإصدار النقدي والإقلال من الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم بمختلف أشكاله.
- تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر أومن خلال الضغط عليها بمحرك القوى العاملة و التخلي عن التوظيف الحكومي.[12]

ب- برامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programs):-

ويتابع تنفيذها **البنك الدولي** في الأجلين المتوسط والطويل وتستند بدورها على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها ويمكن تحديد أهم هذه البرامج:

أ- تحرير الاسعار:

تسعى إجراءات التكيف الهيكلي إلى **تحرير الأسعار** سواء للموارد أم للسلع النهائية من دعم إجرائيات حماية على الأسعار المحلية والعالمية من طرف الدولة ، وتعمل هذه الإجراءات لتحقيق تخفيف العبء عن ميزانية الدولة أي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات.

تعمل برامج التكيف الهيكلي على ان تستثني الأجور من عملية إطلاق الأسعار وبتثبيت الأجر حتى اسميا أي أنها ترفض تحرير أسواق العمل الأمر الذي يعني تدهور القيمة الحقيقة للأجور(اي انخفاض الاجور)[13]

ب- الخوصصة : (Privatizations)

تعني إسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشكل الخصخصة جزء من عملية تعديل هيكلي في النشاط الاقتصادي، في إطار الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ تنطوي على تغيرات أساسية في الدور المنوط بالدولة والمتمثل في تعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته، وخلق الوظائف في سوق العمل وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

كما تختلف الأولويات بالنسبة لأهداف الخصخصة على مستوى الدول، ففي اقتصادات الأسواق المتحولة (دول أوربا الشرقية) كانت برامج الخصخصة وسيلة للانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، في حين اعتمدت دول أمريكا اللاتينية الخصخصة وسيلة لتثبيت اقتصاداتها وتخفيض مستوى ديونها.[14]

ج- تحرير التجارة :

تستهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقا من إن هذه الاقتصادات تواجه قدراً من العجز في العملات الأجنبية وان عوائد الصادرات، وليس الاقتراض الخارجي، تعد المصدر الأساسي

والموضوعي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، إذ يتمحور هدف برامج التكيف الهيكلي على الصعيد الدولي لتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي وإزالة أي عوائق إمام الاستيراد من الخارج وحفز التصدير بعدّه السبيل الأساسي للنمو.15

رابعا: أهم الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

عرفت الجزائر العديد من الاصلاحات الاقتصادية بسبب ازمة المديونية المتراكمة وحصول عدة ازمات اخرى منها ازمة انخفاض اسعار النفط , مما اثر سلبا باعتبار البترول يمثل 97% من صادرات الجزائر مما دفع بها لطلب المساعدة متبوعة بسلسة من الاصلاحات الاقتصادية.

1- تطور ازمة الديون :

تطورت المديونية الخارجية بسبب تمويل التنمية من خلال القروض التي اخذت منحى تصاعدي , حيث ارتفعت من 6 مليار دج سنة 1974, و 13.3 مليار دج سنة 1976 ثم 20 مليار دج سنة 1978 لتصل عند 26 مليار دج في سنة 1979[16].

و جدت حكومة حمروش في 21 سبتمبر 1989 لتجد امامها اربعة تحديات كبيرة تتطلب ابرام اتفاقية ستندباي التي ترعها المؤسسات المالية العالمية.

و لحل هذه الازمة عملت الحكومة على اربعة محاور :

- العمل على وقف التراجع الاقتصادي و بعث النمو من جديد
- البحث عن حل عاجل لازمة المديونية الخارجية
- السعي لاعادة التوازن لميزان المدفوعات
- وضع آليات لضبط العمل السياسي و تحقيق السلم الاجتماعي

رغم ان حكومة السيد مولود حمروش لم تعمر طويلا (17شهر) غير ان هذه الفترة مكنت الطاقم الحكومي من تقديم 40 مشروع قانون اصلاحي , كان النصف الاول منه متعلق بالشق الاقتصادي في اطار ما يعرف ب "سياسة الانعاش الاقتصادي "

بإضافة الى القيام بتشريعات تصب في فتح المجال للحريات السياسية.[17]

بدأت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي بعد الاستقلال مباشرة,حيث انظمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي بتاريخ 09/26/ 1963 , و قدرت حصتها في ذلك الوقت ب623.1 مليون **وحدة سحب خاصة*** لتصل في اوت 1994 الى 941.4 مليون وحدة سحب خاصة و يمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر في مجلس المحافظين[18].

بعد الازمة الخانقة التي ضربت الجزائر جراء انخفاض اسعار النفط

ابرمت الجزائر الاستعداد الائتماني الاول مع الصندوق و انجر عن هذا الاتفاق مجموعة من الاصلاحات التشريعية و التنظيمية ,من خلال اصدار القانون 10/90 في المجال النقدي و اهم ما تضمنه هذا القانون :

- ارجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري
- استقلالية البنك المركزي
- تخفيض تمويل الاقتصاد من الخزينة
- ارجاع الديون المتراكمة على الخزينة تجاه البنك المركزي وفق جدول زمني مدته 15 سنة ابتدا من تاريخ صدور القانون
- اعطاء الصبغة التجارية للبنوك الاولية
- وضع مجلس النقد و القرض كأعلى هيئة للسطة النقدية.

* تعد احتياطي نقد عن وهي عبارة الدولي النقد صندوق بإصدارها يقوم الدولية السيولة أصول لدعم جديدة كوسيلة تستخدم دولي، للتداول. القابلة والعملة الأجنبية الدولارت و كالذهب التي الدولية المالية الأصول من نوعا الخاصة السحب حقوق

- اعطاء مكانه هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي تحت اشراف البنك و الذي اصبح ابتدأ من صدور هذا القانون ب "بنك الجزائر"
- و ضع القانون 10/90 طريقة تعيين محافظ البنك من خلال مرسوم رئاسي لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ,كما اصبح البنك يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و رأسمال مكتتب من طرف الدولة
- السماح بانشاء بنوك او مؤسسات مالية أجنبية على التراب الجزائري , حيث انشئت عدة بنوك في هذا الاطار كبنك البركة (06ديسمبر 1990) و بنك الاتحاد – Union Bank في (07ماي 1995)
- انشاء لجنة للرقابة المصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الانظمة المصرفية و لها صلاحيات تسليط عقوبات على المخالفين.

الاستعداد الائتماني الثاني :

تم تحرير رسالة النوايا التي تخص الاتفاق الثاني للجزائر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 افريل 1991 لينفذ بتاريخ 03 جوان 1991 بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة مقسمة الى اربع شرائح حيث طلب من الجزائر القيام بالاصلاحات التالية :

- العمل على الحد من الكتلة النقدية و جعلها في حدود 41 مليار د.ج
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري قصد التقليص من الفارق المسجل بين اسعار الصرف الرسمية و الموازية على ان لايتجاوز هذا الفرق 25%.

2- أهم الاتفاقيات المشروطة بالاصلاحات بين الجزائر صندوق النقد الدولي :

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: 1989/05/31 الى 1990/05/30

حصلت الجزائر على قرض بمبلغ 155,7مليون وحدة(ح س خ) من صندوق النقد الدولي على اقساط من نوع الاستعداد الائتماني stand-by في 31 ماي 1989 و كانت الاصلاحات حسب شروط صندوق النقد الدولي على الشكل التالي :

- إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري
- إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية
- الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحرير اسعار الفائدة و اسعار الصرف
- منح الاستقلالية القانونية ل خمس بنوك تجارية
- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة
- تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري.
- تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار وتحرير الأسعار.
- تقليص حجم الموازنة العامة.
- تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية

ب- الاتفاق الثاني مع الصندوق و البنك الدوليين (03 جوان 1991---1992/03/30)[19]

بموجب اتفاق برنامج الاستعداد الثاني حصلت الجزائر على قرض قدره 300 مليون وحدة (ح س خ)أي ما يعادل 404 مليون دولار توزع على أربعة أقساط قيمة كل قسط 100مليون دولار أي ما يعادل 75 مليون وحدة(ح س خ)، و جاء لاستكمال برنامج التعديل – ابرم في سرية تامة – و اسفر عن الاصلاحات التالية:

- اعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الادارية على اساس قواعد السوق.
- تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات.
- اصلاح نظام الاجور و تغيير سياسة الاعانات
- الغاء التميز بين القطاع العام و الخاص
- توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء و السكن
- مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات
- تحرير التجارة الخارجية مدعم بقابلية أكبر لتحويل الدينار
- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على تنشيط هذه الأخيرة من خلال دور

المؤسسات العمومية و الخاصة في تنويع الصادرات بغرض تقوية الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية

ت- اتفاق ثالث ابرم في (أفريل 1994- مارس 1995)

أدت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عرفتها الجزائر نتيجة انخفاض سعر البترول سنة 1986
الى عقد هذا الاتفاق بشكل علني على عكس الاتفاقين السابقين اللذان تم تنفيذهما في سرية تامة،
وقد تم إعداد هذا البرنامج في إطار إعادة الجدولة للديون الخارجية، وكان الهدف من تنفيذ هذا
البرنامج هو إعادة بعث التنمية بمعنى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي إحداث برنامج للإصلاحات الهيكلية من خلال العمليات التالية :
تحرير التجارة الخارجية عن طريق إلغاء أي شكل من أشكال الاحتكار

- تخفيض المديونية الخارجية في الأجل المتوسط والطويل
- إصلاح سياسة الصرف وتكييف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الواحد
- ترشيد نظام الحماية الاجتماعية بإدخال نظام الشبكة الاجتماعية في المنفعة العمومية
- الضغط على الطلب الداخلي بواسطة سياسة الموازنة والسياسة النقدية الصارمة
- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق اختيار عمليات إعادة التمويل والرفع من معدلات الفائدة
- استقلالية مؤسسات عمومية وطنية من بين 66مؤسسة وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- حل 88 مؤسسة عمومية محلية و عرض 5 فنادق عمومية للبيع تمهيدا لوضع برنامج الخوصصة.

ث- اتفاق رابع كان في : (افريل 1995 – مارس 1998)

لجأت الجزائر مرة اخرى إلى صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية ، حيث كانت مرغمة على اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تضمن هذا الاتفاق استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها التي مست أكثر من 15 مليار دولار، وتخفيض معدل خدمة الدين لحوالي 53.3% من عائدات الصادارت سنة 1994، والتي عاودت الارتفاع ثانية لتصل الى 84% سنة 1995 ، مما اضطرت الجزائر الى طلب اعادة جدولة الديون العمومية مرة أخرى مع نادي باريس لحوالي 7مليار دولار، و 3.2 مليار دولار للديون الخاصة مع نادي لندن حملاوي ص94.

إن تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي ألزمها القبول بشروط صندوق النقد الدولي فيما يخص
إحداث تغيير على مستوى الاقتصاد الكلي تمثلت في[20]:

- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأن أي زيادة فيها لابد وأن تكون بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك بسبب ضعف العرض الوطني المحلي، مع وضع الحكومة لآليات فعلية لامتصاص انعكاسات البرنامج على المداخيل وقدرتهم الشرائية بفتح شبكة متنوعة للحماية الاجتماعية
- الالغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، بتخفيض دعمها

- إقامة سوق صرف ما بين البنوك مع اعتبار البنوك أعوان معتمدة .
- إلغاء الدعم للمنتجات الطاقوية و الغذائية و إصلاح أسعار الدعم للزراعة
- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات.

- مراجعة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة
- إصلاح التعريفة الجمركية.
- الشروع في إصلاح الوظيف العمومي بهدف تقليص العمالة الزائدة
- فحص بالتعاون مع البنك الدولي سير و تمويل نظام التأمين على البطالة
- تصفية المؤسسات العمومية المفلسة
- إعداد الحكومة لمشروع قانون حول الخوصصة

من خلال اهم الاتفاقيات يتبين ان عملية الاصلاحات التي اتبعتها الجزائر كانت تسير في اتجاه اقتصاد السوق و الخروج من عباءة الاشتراكية السفياتية ،و كانت كل الاتفاقيات متشابهة من حيث خطة الاصلاحات من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و ترك الأمر للسوق وتعظيم دور القطاع الخاص المحلي و الاجنبي.

3- رؤية صندوق النقد لمسار الاصلاحات في الجزائر :

استمرت متابعة مؤسسة بروتن وودز لعملية الاصلاحات في الجزائر حتى بعد مرور الازمة , باعتبار ذلك يدخل في اطار المساعدة الفنية و المشورة التي ينص عليها الاتفاق المنشئ لصندوق النقد و البنك في اطار ما يعرف المادة الرابعة التي تخول لمؤسسات بروتن وودز عملية المراقبة و تقديم المعلومات الاقتصادية و المصرفية.

وبسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو/حزيران 2014، تعاني الجزائر أوضاعا مالية صعبة حيث انخفضت الإيرادات النفطية بشكل حاد من نحو 67 مليار دولار إلى 27 مليار.

حيث **دعا رئيس بعثة الصندوق، جان فرونسوا دوفان**، الذي زار الجزائر في سنة2016 ، الجزائر إلى مواصلة **ترشيد الإنفاق العام للدولة**، والبدء في إصلاحات كبرى لمواجهة ما وصفها بـ"الصدمة النفطية"، والمتمثلة في تهاوي أسعار النفط منذ عام 2014.

و اعتبر **دوفان** أن صندوق النقد يدعم مسار الإصلاحات التي تنتهجها الحكومة الجزائرية، واصفا إياها بـ"الضرورية لتحقيق التنوع الاقتصادي، بدلا من اعتماد هذا البلد العربي بشكل شبه أساسي على إنتاج النفط.

قال: لمواجهة الصدمة النفطية الكبيرة، يجب الرد على صعيدين، الأول هو تطهير (ترشيد) النفقات العامة، حيث أضعفت الصدمة النفطية قدرة الدولة على مواصلة التمويل بنفس المستوى السابق.

أما الإجراء الثاني، وفقا لرئيس بعثة صندوق النقد الدولي، فهو "إجراء إصلاحات كبرى ضرورية ليكون النمو مدفوعا من طرف القطاع الخاص، وأن يكون أقل تبعية للمحروقات (النفط).. أي نموا متنوعا."

وخصصت الجزائر في موازنة عام 2017 قرابة 1630 مليار دينار (نحو 16 مليار دولار أمريكي) كتحويلات اجتماعية، ما يمثل 23.7% من الموازنة العامة للبلد، بانخفاض 11.4 مقارنة بالعام الماضي.

ورصدت الحكومة الجزائرية في موازنة عام 2017 ما يقارب 413.5 مليار دينار (أكثر من 4 مليارات دولار) كمخصصات لدعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ومنها الحبوب والسكر والحليب والزيوت الغذائية.

وعلى مدار العامين الماضيين، خفض الجزائر من نسب الدعم الموجه لبعض المواد، مثل الوقود، ويتجه تدريجيا نحو الدعم (النقدي) الموجه إلى العائلات مباشرة، بدلا من دعم المواد الاستهلاكية.

وتقول السلطات الجزائرية أنها باشرت إصلاحات لترشيد الإنفاق (التقشف) وتجميد مشروعات كبرى للبنية التحتية، لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط التي أدت على تراجع عائدات البلد كثيرا.

وتحت تأثير الصدمة النفطية، اقترض الجزائر من السوق الداخلية قرابة 6 مليارات دولار في شكل سندات خزانة، فيما تعتزم الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعات بنى تحتية، بحسب مسؤولين.

وفي الثاني من نوفمبر2016، أعلن البنك الإفريقي للتنمية موافقته على إقراض الجزائر 995 ملايين دولار.

وهذا هو القرض الأول من نوعه منذ سداد الجزائر المبكر عام 2008 لديون خارجية بلغت نحو 33 مليار دولار[21].

وقال **دوفان** في حديث لمدونة صندوق النقد الدولي إنه " أمام البلد الجزائر فرصة استثنائية للتركيز على اجراء إصلاحات أساسية وإعادة بناء اقتصاده وفق نمط أكثر ديمومة" مضيفا أن الجزائر بإمكانها "تقليص تبعيتها للعائدات النفطية وتنويع اقتصادها.

وعن أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني إلى أن الجزائر تمكنت من امتصاص الصدمة النفطية "بفضل إدخار الميزانية والاحتياطات الدولية وكذا ضعف المديونية،معتبرا أن التكيف مع هذه الصدمة كان صعبا إلا أنه ضروري كما يعد فرصة من أجل ترقية نمط نمو أكثر ديمومة.

اعتبر **دوفان** أن التأقلم مع هذه الصدمة الخارجية يجب أن يرتكز على دعامتين تتمثل الاولى في اعادة توزان الميزانية بهدف اعادة صحة الاقتصاد من خلال امتصاص العجز العمومي والخارجي

والثانية في اصلاحات هيكلية واسعة من شانها ان تساهم في تحرير طاقات القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وتحقيق نمو اقوى وتوفير المزيد من مناصب الشغل.

ويقوم تعزيز افاق النمو في الجزائر على تحسين مناخ الاعمال وتدعيم الحكامة الاقتصادية و تطوير اسواق رؤوس الاموال و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و تحسين سوق العمل مع ضمان الحماية الملائمة للعمال[22].

بشكل عام عندما تقوم الجزائر في ماي 2013 بإلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار كانت مستحقة على الدول الـ 14 الأقل نموا في الاتحاد الإفريقي.

في 2014 تنخفظ اسعار البترول بعدها مباشرة تلجأ إلى قرض بقيمة 6 مليارات دولار من السوق الداخلية.

اي تحول الجزائر من دائن الى مدين في وقت قياسي , هذا يدعو الى القول ان عملية الاصلاح لا تسير بالاتجاه الصحيح.

الخاتمة :

يمكن القول ان عملية الاصلاحات بشكل عام هي نتيجة وضع معين , حيث تكون الاصلاحات كاستجابة ضرورية من النظام لمسايرة البيئة الداخلية و الخارجية.

الجزائر قامت بإصلاحات سياسية و اقتصادية نتيجة ضغوط داخلية و خارجية , خاصة ما تعلق منها بالشق الاقتصادي و الذي تطلب من الدولة الجزائرية في ظل الاسعار المنخفضة للنفط و تراكم الديون الخارجية الى طلب المساعدة من المؤسسات المالية العالمية من قبيل صندوق النقد و البنك الدوليين.

تعتبر عملية الاقراض من المؤسسات المالية تحتاج الى شروط ضرورية لمعالجة و اصلاح الاوضاع الاقتصادية و هذا ما حصل للجزائر من اصلاحات جذرية في الاقتصاد تطلب انتقال الجزائر من دولة اشتراكية المذهب الى دولة تسير نحو اقتصاد السوق ، بسبب حزمة الاصلاحات الاقتصادية التي يوصي بها صندوق النقد و البنك الدوليين زبائنه

لكن الملاحظ ان الجزائر غالبا ما تلجا الى المؤسسات المالية في حال وجود أزمة اقتصادية و التي عادة ما تكون بسبب تدني اسعار النفط لتشرع بعدها الدولة الجزائرية في عملية اصلاحات , اي ان الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر عادة ما تكون تحت الاكراه و ليست بسبب استراتجية متبعة و إلا كيف نفسر اعتماد الجزائر 97 % من المحروقات منذ الاستقلال الى اليوم و حصول ازمات متتالية بسبب تدني اسعار النفط و لجوء الجزائر الى صندوق النقد و البنك الدوليين بشكل متواصل و له علاقة باسعار البترول.

الهوامش :

1- محمد السعدي (وآخرون)، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1979، ص.64.
2- سفيان فوكة،" **الإستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي**"،)**مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات** الدولية كلية الحقوق , فرع : الإدارة و المالية , جامعة الجزائر (2006-2007),ص66.
3- القرآن الكريم، **سورة البقرة**، (الآية11) .
4- القرآن الكريم، **سورة النساء**، (الآية12)
5- شعبان العيد ,**الاصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013)**,جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية الحقوق و العلوم السياسية , قسم العلوم السياسية 2014,ص17.
6- أمين المشاقبة، الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم، مقال الكتروني2011 .www.addustour.com
7- أمين المشاقبة،مرجع سابق
8- سفيان فوكة، مليكة بوضياف،الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مقال الكتروني . جامعة الشلف الجزائر ص3 .
9- موقع صحيفة ذوات بتاريخ 2017/03/19 على الساعة 10:00 http://thewhatnews.net/post
10- www.imf.org موقع صندوق النقد الدولي بتاريخ 2017/03/22 عى الساعة 20:21.
11- إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دارسة حالة الجزائر (1990-2012)**،رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسييرق , قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014، ص5.

12- مدني بن شهرة،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**. عمان : دار حامد للنشر والتوزيع، ، 2009 ، ص83

13- وليد بعداش , **صندوق النقد الدولي و التوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر -مصر,** كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير,جامعة محمد خيضر بسكرة , ص 21.

14- إيمان عبد الكاظم ،سحر عباس ،تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر و المغرب) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية،السنة2009،الاصدار12،جامعة الكوفة ،ص130.

15- ايمان عبد الكاظم ، مرجع سابق ،ص132.

16- ايمان عبد الكاظم جبار ,سحر عباس_، مرجع سابق 138.

17- عبد الرحمان تومي ,**الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق** ,الجزائر : دار الخلدونية ,2011, ص 16.

18- عبد الرحمان تومي , مرجع سابق ,ص 60.

19- فلة عاشور، **آثار برنامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2002**. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2005/2004، ص 61

20- إيمان حملاوي، مرجع سابق 2014، ص90.

21- عبد الرحمان قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية")**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.2003 ، ص ص 96،97.

22- http://aa.com.tr/ar/موقع صحيفة AA التركية بتاريخ 2017/03/27 على الساعة 18:23

23- http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160810/85643.html بتاريخ 2017/03/27 على الساعة 18:30